الائتلاف السوري يطالب بتحويل "جرائم خان شيخون" للجنائية

الخميس 4 أبريل 2019 09:04 م

جدّد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مطالبته بوضع ملف الجرائم المرتكبة في سوريا ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، والعمل على محاكمة جميع المجرمين وشركائهم ومحاسبتهم.

وجدد الائتلاف في بيان له اليوم الخميس أرسل نسخة منه لـ "عربي21"، بمناسبة الذكرى الثانية لمجزرة مدينة خان شيخون التي نفذتها طائرات النظام باستخدام غاز السارين الكيماوي وأسفرت عن سقوط نحو 100 قتيل وعشرات الإصابات، مطالبتة إياه بتفعيل المادة 21 من القرار 2018 لفرض تدابير ضد نظام الأسد بموجب الفصل السابع.

وقال البيان: "لا بد من نهاية لهذا الفصل المرعب من تاريخ سوريا والمنطقة عبر موقف دولي جاد ومسؤول يلتزم بحماية المدنيين وتطبيق القانون الدولي وتنفيذ القرارات الدولية ومحاسبة المجرمين".

وشدد البيان على أن "مجزرة مدينة خان شيخون جاءت ضمن سلسلة من الجرائم والانتهاكات والخروقات بحق القانون الدولي والإنساني وبحق المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، وجاء التعاطي معها أيضاً في إطار سلسلة من التصريحات والإدانات وذر الرماد في العيون".

وأشار البيان إلى أن "الواقع على الأرض يؤكد استمرار النظام في سياسة القتل والتهجير والتصعيد الذي أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 15 قتيلا وعشرات من الجرحى خلال الساعات الماضية جراء القصف على أرياف حماة وحلب وإدلب، بما فيها مدينة خان شيخون المنكوبة".

وحمل المسؤولية في استمرار انتهاكات النظام بحق السوريين إلى ماقال إنه "استمرار غياب البعد القانوني في ما يتعلق بالجرائم والانتهاكات المرتبكة في سوريا"، والذي رأى أنه "يكرس حالة من الإفلات الكامل من العقاب، ويضع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي في موقف الشريك غير المباشر عما يجري باعتبارها تتحمل مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين"، وفق البيان.

وكان تقرير سابق لآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قد خلص إلى أن نظام الأسد مسؤول عن إطلاق غاز السارين السام في بلدة خان شيخون بريف محافظة إدلب السورية (شمالا) في الرابع من نيسان (أبريل) 2017، ما خلف أكثر من مائة قتيل، ومئات الإصابات.

وتوصلت اللجنة المشتركة إلى أن قوات النظام مسؤولة أيضا عن ثلاث هجمات بغاز الكلور في 2014 و2015.